مسلسل «برّا وجوّا»: السوريون يقتسمون الوجع

بسمة النسور

كان بمقدورهم أن يتصدّروا أكبر الشاشات العربية، وأن يشاركوا في أهم الأعمال الدرامية ذات الانتشار الواسع، وأن يحلّوا ضيوفا دائمين على القنوات الفضائية، إذ لا تنقصهم الشهرة ولا الموهبة، غير أنهم ضحّوا بذلك كله، بنفوس راضية وضمائر مستريحة، ودفعوا الثمن تشريدا وتهجيرا وحرمانا من أرض الوطن المستباح، وبُعدا جبريا عن الأهل والأحبة، وذلك لمواقفهم المشرّفة في مقاومة الطغيان والاستبداد، وفي الانتصار لحقّ شعبهم في الحرية والعيش الكريم. فعلوا ذلك مستثمرين أدوات التعبير الفني المتاحة لهم، على محدوديتها في شتاتهم القسري.

جمع المبدعين السوريين الأحرار الذين اشتقنا إلى طلاتهم (يارا صبري، نوار بليل، محمد آل رشي، لويز عبد الكريم) نصٌّ عذبٌ موجعٌ ذكيٌّ لَماح، أبدعه قلم كاتبة السيناريو ريما فليحان، لمسلسل إذاعي بعنوان «برّا وجوّا» من ثلاثين حلقة متصلة منفصلة، رشيقة، ثرية، عميقة، مضحكة، مبكية، وأحيانا صادمة جارحة، من إنتاج «راديو روزانه»، تتوفر منه على قناة يوتيوب، حاليا، 18 حلقة. تمكّنت المخرجة المتميزة، لينا الشواف، من توظيف إمكاناته البسيطة، من مؤثرات موسيقية منتقاة متناسقة مع النص في توريط المستمع كليا بفضاء العمل المذهل، وذلك تحدّ كبير في زمن الصورة الكاسح، وظروف الإنتاج البائخة لأعمال تافهة وسطحية، وتزيّف الواقع وتحابي السلطة، وتتحايل على المتلقي، وتصرف انتباهه عن ضحالة المحتوى، بمحاولة إبهاره بصريا بالأزياء الفاخرة والديكورات الفخمة والسيارات الفارهة ووجوه الممثلات والممثلين المشدودة اصطناعيا، التشابهة ملامحهم بفعل مشارط أطباء التجميل. عرضت ريما فليحان تفاصيل المشهد السوري في الداخل والخارج، عاريا حقيقيا، دقيقا. تناولت تداعيات الحرب التي شنّها نظام قاتل مستبد على شعب عظيم تاق إلى الحرية والكرامة. لم تلجأ إلى الشعارات والكلام المباشر، بل أفسحت للميكروفون أن يسرد الحكاية كما حدثت، من دون مبالغات تستدعيها الدراما أحيانا. سلّطت الضوء، بدقة وبراعة، على واقع الداخل السوري المجحف على غير صعيد، والأثر النفسي الفادح على أبناء سورية المغتصبة، من خلال حكاية عائلة لم لؤي العجوز الصابرة ببدايات الخرف (أدّت الدور ببراعة يارا صبري)، وابنها لؤي، طالب طب الأسنان في الجامعة الذي يعمل نادلا في حانة، ليساهم في مصاريف البيت الباهظة مع شقيقته المضطرّة للسفر، حيث يعمل زوجها. ويُبدع نوار بليل في تأدية دور الشاب السوري المقهور المرمّز المخذول من الدنيا، ومن شقيقه الذي تخلّى عن العائلة، ورتب حياته في أميركا، تاركا السؤولية على عاتق لؤي، العاجز عن مواجهة ظروف المعيشة الصعبة، من غلاء أسعار وانقطاع مستمر للكهرباء والوقود، واستشراء القمع والفساد والظلم، محروما من الارتباط بحبيبته اللاجئة في دولة أوروبية.

وبالتوازي مع المشهد المظلم الداخل، ومن خلال حكاية عائلة ندى المهجّرة، نطلّ على تفاصيل حياة اللاجئ السوري في المنفى، وما يعترضها من صعوبات ومشاقّ يومية، متعلقة باللغة وفرص العمل وصعوبات الاندماج. يتألق محمد آل رشي، بصوته العميق الحزين، في تجسيد شخصية والد ندى، المحامي الناشط الذي تعرّض للاعتقال والتعذيب، قبل أن يتمكّن من الهرب، لاجئا غير شرعي في البحر، مواجها مخاطر وأهوالا كثيرة، مصطحبا ابنتيه، ندى عازفة الكمان البارعة، طالبة المعهد العالي للموسيقى التي تعمل نادلة في مطعم، وتحاول مواصلة تعليمها الموسيقى (تؤدّي لويز عبد الكريم دورها ببراعة كبير)، وشقيقتها نور طالبة الهندسة التي خسرت سنوات دراستها وبدأت من الصفر. يعاني الأب في المنفى من الغربة والحنين، وعدم القدرة على التأقلم مع الحياة الجديدة، ويعثر، بعد بحث طويل، على وظيفة في محلّ لبيع البضائع الشرقية، ويتعرّض لاضطهاد رب العمل الثري السوري الألماني، ما يزيد من إحساسه بالمهانة. وتعتري علاقة ندى ولؤي عثراتٌ كثيرة، بسبب البعد واستحالة لمّ الشمل. .. تفاصيل كثيرة لا يكفي مقال للإحاطة بجوانبها المدهشة كافة. كل التحية لفريق هذا العمل المختلف. والأمل أن نراه يوما مجسّدا على الشاشة وثيقة مهمة، ترصد، بحرفية عالية، واقعا اجتماعيا وإنسانيا ومعيشيا مريرا، يرزح تحته المواطن السوري في الداخل وفي الخارج، معلقا بصليب الانتظار، فيما يتوزّع الوجع على كليهما بالتساوي!

سوريون ضحايا السفالة السياسية

سميرة المسالمة

مارس النظام السوري والقوى الدولية الفاعلة في سورية أدوارهم بالتتابع في وسم السوريين عموماً بتهمة الارتزاق، من خلال استغلالهم ظروف الشباب السوري وتوظيفهم كمرتزقة في مغامراتهم الحربية، ما جعل من هؤلاء السوريين وهم يؤدّون مهماتهم المأجورة، صورة عن هوية الشعب السوري، وكأنهم يمارسون «فرض الكفاية» عن كل السوريين، لكنها هذه المرّة بما لا يجب فعله، فعمّ «الإثم والوسم» على السوريين جميعاً، «المرتزقة السوريون».

وعلى حد سواء، أصبحت تهمة الارتزاق تلتصق بجنسيتنا السورية، من كان يحمل منا السلاح أو القلم، ومن كان مجرماً أم ضحية، والمؤلم ألا يفرّق معظم الضحايا من عموم شعوب المناطق الساخنة في كلّ من ليبيا وأوكرانيا واليمن بين بضع مئات مسلحين ومدنيين من أبواق الحروب الذين اختاروا اكتساب رزقهم من تأجير أنفسهم، في خدمة أجندات دولية أو ضمن مشاريع إقليمية، وبين مجموع شعب هو بدوره ضحية النظام السوري ومرتزقته المساندة له من جهة، وضحية مرتزقة من فصائل مسلحة تحت مسمّيات مختلفة، وأجندات متنوعة، وبنادق مرتهنة، يقاتلونه في أرضه، ويسرقون منه أمانه وسلامه واقتصاده. نعم يمكن اعتبار الصورة المأساوية الأعمق هي التي جرى فيها استغلال حالة الاقتلاع والتشرّد واللجوء التي عانى منها ملايين السوريين خلال أعوام الحرب منذ 2011، فنظام الأسد تخفّف من عبء وجودهم، وفقاً لمنظوره عن سورية المتجانسة، في حين ثمّة أنظمة إقليمية اشتغلت على توظيفهم في أجنداتها. من استخدام تركيا «الصديقة» للشعب السوري اللاجئين للضغط على أوروبا لمصلحة أجنداتها، إلى استخدام إيران الصديقة للنظام أراضيه ساحة لتفريغ مضمون صراعها مع إسرائيل، في ظل متابعتها مغامراتها في الصناعة النووية. بيد أنّ الأكثر مأساوية في هذا الأمر تحويل دول عديدة السوريين إلى أدوات في أجنداتها المختلفة، هذا ينطبق على روسيا وإيران وعلى تركيا، إذ استخدم كلّ منها السوريين في تشكيلاتها، وتالياً في مغامراتها، العسكرية.

لقد استثمرت الدول المتصارعة على سورية مأساة الشباب السوري، سواء من هم تحت حكم النظام أو خارجه، فوظفته إيران في اليمن إلى جانب ميليشيا الحوثي، كما جنّدت روسيا مئات المقاتلين السوريين، بدعم وتسهيل من النظام السوري للقتال في ليبيا إلى جانب قوات خليفة حفتر، وفي أوكرانيا أرسلت روسيا مئات المقاتلين، ليكونوا دروعاً لها في حرب الشوارع ضد قوات أوكرانيا التي تدافع عن أرضها واستقلالها.

وعلى الجانب الآخر مارست تركيا (صديقة المعارضة السورية وحاضنتها) دوراً واضحاً في تجنيد عدد كبير من السوريين للقتال في ليبيا ضد قوات حفتر، وأيضاً في أذربيجان ضد الأرمن. وفي السياق نفسه، لا يبدو أن التعاون الأميركي مع قوات سورية الديمقراطية، ذات الغالبية الكردية، في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» قد أبعد عنها صفة «التوظيف» لمصلحة الأجندة الأميركية، وهو ما بدأ عليه ترك تلك القوات اليوم لتواجه مصيرها مع القوات التركية من دون التعامل معها شريكاً يجب الدفاع عنه.

ربما لا نستطيع إنكار أن أكثر ما هو مأساوي نتج بعد اندلاع الثورة السورية تفريغ سورية من نصف شعبها على الأقل، ضمن مروحة الخيارات التي قدّمها النظام لمعارضيه، وهي بين الموت أو الاعتقال أو الهروب، ما عنى ذلك إخراج ملايين من السوريين من بلدهم، وتحويلهم إلى مشرّدين ولاجئين، في دول العالم، بنتيجة العنف الوحشي الذي انتهجه النظام في مواجهة الشعب السوري، أو ما يسمّيها البيئات الحاضنة للمعارضة التي يسمها بالإرهابية أو المتمرّدة، ما أوجد سورية المتجانسة التي تحدّث عنها رئيس النظام، بشار الأسد، والتي تتألف من سوريين مطواعين، يقرّون بتبعية سورية الأسد إلى الأبد، وسوريات (جمع سورية) أخريات من سورية النصرة «أو الجولاني» إلى سورية القوات المدعومة من تركيا، إلى سورية الإدارة الذاتية تحت حكم القوات ذات الغالبية الكردية. ثمّة صورة مأساوية أخرى، مفادها توظيف المعارضة السورية برمتها في أجندات الدول، وقابلية متصدّري المعارضة، من حديثي المعارضة، لذلك التوظيف، وبالتالي رهنهم الثورة السورية لتلك الأجندات، ضاربين بمعاناة السوريين وعذاباتهم وتضحياتهم وبطولاتهم عرض الحائط. هذا هو بالتحديد حال الائتلاف المعارض، المقيم في تركيا، وما يتبعه له من كيانات عسكرية ومدنية، والذي بات لا يشتغل وفقاً لمصلحة الشعب السوري الذي يدّعي تمثيله، وهذا لا يعني أنّ اللوم يقع على تركيا الدولة التي تبحث عن مصالحها وضمن قدراتها، بقدر ما هو توصيف لواقع حال صار فاقعاً جداً.

> استثمرت الدول المتصارعة على سورية مأساة الشباب السوري، سواء من هم تحت حكم النظام أو خارجه

عادة ما تكون الثورات بهدف استعادة الشعوب بلادها من حكّام جائرين، فإما أن تنتصر وتكون الطريق طويلة أو قصيرة في تحديد معالم النظم الجديدة لتحقيق غايات التغيير المنشود، أو تفشل فيحدُث أن يستمرّ الحاكم ويخضع الشعب لمزيد من استبداد وقيود حريته، إلا أن الثورة، في حالتنا السورية، لم تنجزْ نصراً، وهو الأمر الذي لا تريد كيانات التعبير عنها «الرسمية» الاعتراف به، حتى لا يخسر أعضاؤها وظائفهم المأجورة، كما أنه وعلى الجهة المقابلة لم يحقق النظام السوري الحاكم هزيمة كاملة للثائرين عليه، وهو لا يملك أسباب إعلان نصره على الثورة، في ظلّ خروج نحو ثلث الأراضي السورية من تحت سيطرته، وتعدّد الكيانات التي تحكمها، وتمتلك قوة القرار في فرض قوانينها وعقد اتفاقيات تبعيتها.

تسهم بعض وسائل الإعلام، عن قصد أو من دونه، في تعميم الوسم المخزي، من دون الإشارة إلى أسبابه أو إلى مقاولي الحروب ودور القوادة السياسية التي تمارسها الدول المتدخلة في الصراع في سورية وعليها، وكأنّ مهنة الارتزاق صورة عادية عن عمل السوريين أو خيار متاح لهم في جو سياسي واقتصادي صحّي، متناسين أنّ تسليط الضوء لاصطفاف المرتزقة السوريين إلى جانب أحد الفريقين المتحاربين، من دون نعت المقاتلين منهم على الجانب الآخر بالصفة نفسها، هو أحد أشكال الدعم والقبول بمهنة الارتزاق وفقاً لجهة الاصطفاف، وليس رفضاً لهذا التوظيف اللاإنساني في خدمة الأجندات الدولية، والسفّالة (أو القوادة) السياسية الحالية التي تستغل الظرف المعيشي والانهيار المجتمعي للسوريين في كلّ أماكن وجودهم.

(كاتبة سورية)

كاريكاتير **عماد حجاج**

عن إدارة التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران

محمود علوش

كان مقرراً أن يزور وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أنقرة في السادس من شهر يونيو/ حزيران الجاري، لكنّ الزيارة لم تحصل، ولم يصدر أي تعليق رسمي من البلدين بخصوص أسباب إلغائها أو تأجيلها. لكنّ وسائل إعلام إيرانية نقلت عن مسؤولين إيرانيين قولهم إن الزيارة تأجلت بسبب عدم التنسيق بين وزيري خارجية البلدين. في حين أن إلغاء زيارة من هذا النوع أو تأجيلها يُمكن أن يكون طبيعياً عندما تكون العلاقات بين البلدين طبيعية بالفعل، لكنّ الواقع لا يُشير إلى ذلك. كما أنّ التفسير الذي قدّمته وسائل إعلام إيرانية لسبب التأجيل لا يبدو مفهوماً، إذ من غير المنطقي عدم وجود تنسيق بين وزيري الخارجية بشأن زيارة مهمة من هذا النوع، في ظلّ كثرة القضايا الحسّاسة التي تتصدّر علاقات البلدين في الوقت الراهن، من الخلاف بشأن السدود إلى الوضع في سورية والعراق والتحولات الكبيرة التي يشهدها الوضع الإقليمي، والتي تؤثر مباشرة على العلاقات.

وكان عبد اللهيان قد انتقد الشهر الماضي (مايو/ أيار) بشدة بناء تركيا سدوداً على الأنهار الحدودية بين البلدين، في ظلّ تضاؤل الموارد المائية والتغيرات المناخية، وحمّلها مسؤولية العواصف الترابية التي تعرّضت لها إيران والعراق بسبب بناء السدود، الأمر الذي رفضته وزارة الخارجية التركية، واعتبرت أنه «يفتقد لأي أساس علمي». في ظل أنّ الخلافات بشأن السدود والموارد المائية بين البلدين ليست جديدة، إلا أن ظهورها مجدّداً في الوقت الذي تبرز فيها خلافات بشأن مسائل إقليمية عديدة يُعطي هذه الخلافات بُعداً أكبر. في الأسابيع القليلة الماضية، أعربت طهران عن معارضتها بشدة خطط تركيا شن عملية عسكرية جديدة ضد وحدات حماية الشعب الكردية) في سورية. كما انتقدت مجدّداً العمليات العسكرية التركية ضدّ حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، بذريعة أنها تنتهك السيادة العراقية. كانت التوترات بين البلدين قد ظهرت إلى العلن بشكل أكبر في أعقاب الحرب الأذربيجانية الأرمينية في إقليم ناغورني قره باغ قبل عامين.

رغم أن تركيا وإيران قوتان إقليميتان، تتنافسان، منذ قترة، على النفوذ في دول كثيرة مجاورة التي تعتبرانها حديقة خلفية لهما، إلا أن هذا التنافس ظل تحت السيطرة، ولم يتحوّل إلى أزمة في العلاقات. لكنّ الاندفاعة التركية الجديدة في الحرب على حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري الوحدات الكردية إلى جانب الأعمال الإقليمية في علاقات تركيا أخيراً، أثارت تساؤلات بشأن مستقبل التعايش التركي الإيراني. أدّى انفتاح تركيا على السعودية والإمارات وإسرائيل إلى إثارة هواجس طهران من انخراط تركيا في تكتل إقليمي جديد لمواجهة نفوذها في المنطقة. إذ يعتقد الإيرانيون أنّ العلاقات الجديدة بين تركيا وكلّ من إسرائيل وخصومها الخليجيين سيحدّ من قدرتها الإقليمية في خطّ الخليجيون الآن إلى رفع مستوى العلاقات الجديدة الناشئة مع تركيا إلى تعاون دفاعي، وأبدت الإمارات رغبتها في شراء الأسلحة من تركيا. كما ورد أن السعودية ترغب باقتناء طائرات مسيّرة تركية لاستخدامها ضد الحوثيين في اليمن. على صعيد موازٍ، تنظر إيران بقلق عميق إلى عمل تركيا على إصلاح علاقاتها مع إسرائيل في فبراير/ شباط الماضي، وبينما كانت أنقرة وتل أبيب قد بدأتا مفاوضات لإصلاح العلاقات، أحبطت وكالة المخابرات الوطنية التركية عملية إيرانية مزعومة لاغتيال رجل الأعمال الإسرائيلي التركي، يائير جيلبير، في تركيا رداً على اغتيال العالم النووي الإيراني، محسن فخري زادة. وذكرت صحف إسرائيلية أن العملية الأمنية التركية جرت بالتنسيق مع الاستخبارات الإسرائيلية. كانت تركيا قد اعتلت، بالفعل، اعتقال شبكة تجسّس إيرانية مزعومة لاختطاف معارضين إيرانيين يعيشون على أراضيها. وعلى الرغم من أن اعتقال مثل هذه الشبكات أمر اعتيادي، إلا أن الإعلان التركي عنها يُفهم على أنه مؤشر على توتر في العلاقات. سبق لوزير الداخلية التركي أن اتهم إيران العام الماضي برعاية مقاتلين من حزب العمال الكردستاني على أراضيها، بعدما تبادل البلدان استدعاء السفراء على خلفية مطالبة السفير الإيراني في بغداد تركيا بسحب قواتها من العراق.

الخلافات وراء التنافس التركي الإيراني تشمل مناطق عديدة، ففي العراق، أدى موقف إيران المعارض للعمليات التركية ضد حزب العمال الكردستاني ومع التحالف مع الحشد الشعبي وميليشيات الحشد الشعبي إلى تنظيم في سنجار إلى تأزيم العلاقات. أخيراً، تعرّضت قاعدة زليكان العسكرية التركية في مدينة الموصل لقصف صاروخي، ويُعتقد أنّ جماعات موالية لإيران وراء هذا القصف، بالنظر إلى وجودها بالقرب من القاعدة. لطالما كان شمال العراق ساحة صراع على النفوذ بين تركيا وإيران، على الرغم من أنّ الهاجس المشترك تجاه الجماعات الكردية المسلحة. لكنّ طهران لعبت على التناقضات في هذه المسألة، وبنت علاقات مع «العمال الكردستاني» لعرقلة تحرّك تركيا. وفي سورية، يقف البلدان على طرفي نقيض منذ اندلاع الصراع، وفي الوقت الراهن، تُهدّد خطط تركيا بشن هجوم جديد ضد الوحدات الكردية بمزيد من التوتر بينهما. علاوة على ذلك، قد تؤدّي مساعي إيران إلى زيادة تأثيرها في سورية مع التقارير عن تقليص روسيا وجودها العسكري للتركيز على حرب أوكرانيا إلى توتر إضافي مع تركيا. تُعمل الميليشيات المدعومة من إيران والنظام السوري على حشد قواتها في شمال غرب البلاد، لردع أي هجوم تركي جديد في المنطقة. ويبدو احتمال الصدام وارداً، حيث سبق أن انخرط الجانبان، بالفعل، في مواجهة دموية في إدلب قبل عامين.

على مدى العقود الماضية، كانت العلاقات التركية الإيرانية مستقرة على نحو مقبول، رغم بعض الهزّات التي تعرّضت لها، بين الفينة والأخرى، بفعل انخراط البلدين في بعض صراعات المنطقة وتبنّيهما مواقف متناقضة إزاء الصراع الأذربيجاني الأرميني. لكن قدرة البلدين على مواصلة إدارة هذه العلاقات بشكل مستقر تتقلص بفعل التحولات الإقليمية، ورغبة كل من أنقرة وطهران باستغلال الفراغ الناجم عن تراجع الدور الأميركي في المنطقة لتعزيز دورهما الإقليمي، فضلاً عن اتجاه أنقرة إلى بناء شراكات استراتيجية مع خصوم إقليميين لإيران، كإسرائيل ودول خليجية. بالنسبة لأنقرة، سعت إلى عزل التحوّلات في سياساتها الإقليمية عن العلاقة مع إيران، لكنّ الشراكات الجديدة التي تبنتها في الإقليم، تجعلها، في نهاية المطاف، طرفاً في تكتل إقليمي جديد يظهر وأحد أهدافه الرئيسية مواجهة النفوذ الإيراني. على غرار دول الإقليم الأخرى، تضرّرت تركيا بشدة من الدور الإقليمي الإيراني، ولديها هواجس كذلك من امتلاك دولة جارة لها سلاحاً نووياً.

> تركيا وإيران قوتان إقليميتان، تتنافسان على النفوذ في دول مجاورة تعتبرانها حديقة خلفية لهما إلّا أن هذا التنافس تحت السيطرة

رغم كلّ هذه الهواجس والتضارب في المصالح، سعت أنقرة، على مدى السنوات الماضية، إلى تبنّي نهج عقلاني في العلاقة مع طهران، بالنظر إلى الجغرافيا التي تفرض عليهما التعايش في ظل هذه التناقضات في السياسات والمصالح الإقليمية. عارضت تركيا على الدوام العقوبات الأميركية على إيران، وحذّرت من أنّ انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، ونأت بأغلب الولايات المتحدة قائد فيلق القدس السابق في بغداد. كما تُبدي حالياً دعماً للمفاوضات الإيرانية الغربية لإعادة إحياء الاتفاق النووي. يبدو ذلك مفهوماً بالنظر إلى الروابط الاقتصادية العميقة التي تجمع تركيا مع إيران، ومخاوف أنقرة من أن يؤدي فشل المفاوضات إلى إطلاق سباق تسلح في المنطقة. لكنّ حقيقة أنّ لكلّ من تركيا وإيران مشروعين إقليميين متناقضين تجعل من مهمة إدارة التنافس بينهما عملية صعبة ومعقّدة، وتتطلب جهداً مشتركاً لإنجاحها. في الواقع، لدى قادة البلدين الرغبة في مواصلة ذلك، ولا يبدو أنّ هذه الرغبة ستتراجع، بالنظر إلى الحاجة إليها. مع ذلك، الشكوك المتبادلة في نظرة الطرفين لدورهما الإقليمي، إلى جانب المشهد الإقليمي المتغير، يزيدان من الضغوط على أنقرة وطهران، للإبقاء على وتيرة الخلافات بينهما ضمن المستوى المعقول.

(كاتب لبناني)

لمّا فقدت الديمقراطية في تونس فضيلة الدفاع عنها

المهدي مبروك

لا يزال انقلاب تونس يثير حيرة مختصّين عديدين في التحولات الديمقراطية والظاهرة الانقلابية: كيف أمكن تفكيك تجربة الانتقال الديمقراطي بتلك البساطة، ومن دون أن تثير ردود أفعال جريئة وذات حجم يليق بنخب طالما تغنّت بالاستثناء التونسي؟ لا يزال بعضهم يستحضر ضمنياً اللقطات المذهلة التي تداولها الإعلام العالمي، حين استقلّ أتراك تحت دبابات عساكر الانقلاب، رفضاً لمغامرتهم العبثية المتعدّية على الديمقراطية. مقابل ذلك، ظلّ الإعلام التونسي ينقل صورة العسكري الذي أقفل البرلمان، وهو يحول دون دخول رئيسه راشد الغنوشي مع قلة من أنصاره، ثم انسحب الجميع بعد ساعات. وما زالت أسئلة عديدة تطرح منذ تلك الليلة. ما زالت تتراكم، كلما طوى الانقلاب مرحلة، من دون أن نقدّم إجابات مقنعة، فهل كان حتى هذا الانقلاب استثناءً تونسياً؟

الأفضل حتى نعثر على مداخل إجابة ممكنة، أن نعود إلى فترة ما قبل الثورة، وتحديداً قبيل سقوط نظام بن علي. ففي لحظة انكسار القوى المناهضة له، التي رافعت عن الديمقراطية أكثر من عقدين، وحينما خارت قواها تقريباً بأيسة من التغيير، حدثت الثورة خلافاً لكل السيناريوهات، فلا أحد توقعها، فلم تستعد النخب لهذه المرحلة، وغاب أي حوار أو تنسيق بينها. بعد إخفاق سلسلة إضرابات الجوع التي خاضتها هيئة 18 أكتوبر التي جمعت، لأول مرة، الإسلاميين والعلمانيين واليسار، وبعد أقل من سنة من تجديد البيعة للرئيس بن علي في انتخابات 2009، اندلعت الثورة كالنار في الهشيم. كانت «الخميرة» ناضجة، لأسباب تعود الى عقود بعيدة. ومع ذلك، لم تشهدْ تونس، على امتداد تلك السنة، أي تحرّك احتجاجي كبير. ولعلنا نذكر احتجاجات مدينة بنقردان الحدودية، على خلفية غلق المعبر مع ليبيا، ومحاصرة تجارة الخط الحدودي التي كانت قد انتهت هناك. وظلت أيضاً قبلها انتفاضة الحوض المنجمي محصورة في مجالها الترابي والاجتماعي، المتعلق بشركة الفوسفات هناك واستحقاقات المنطقة. تكسّرت كل تلك الانتفاضات الاجتماعية، لأن المناخ السياسي لم يكن مواتياً للذهاب بها إلى أبعد مداها. تؤكد هذه التحرّكات غياب قضية سياسية وطنية عادلة (الديمقراطية)، يلتف حولها الجميع من نخب اجتماعية وسياسية واقتصادية. لم تكن تلك التحرّكات قادرة على تعبئة الجميع واختراق انتماءاتهم الأفقية. حتى اندلعت الثورة، وحرّكت شارعاً غاضباً، من دون أن يكون لتلك النخب دور مباشر في توجيه تلك الثورة التي كانت بلا رؤوس (كما يقول أصف بيات)، فقط أفواه وحناجر تصدح برفض الحرمان، في مغامراتها، العسكرية.

على إثر رحيل النظام، لم تكن النخب السياسية مهيّأة لأن تتمثل الديمقراطية قيمة وثقافة وروحاً، وذهبت مباشرة إلى صناديق الاقتراع من دون حوار حقيقي، ومن دون إجماع على الحد الأدنى من هذه الديمقراطية. تحولنا، بسرعة ضوئية، من نظام مغلق استبدادي إلى «ديمقراطية» مشاعة «ثلبية» لا أحد يقدّرها حقّ تقديرها. لم يستحضر المتصدّرون للمشهد قيمة الثورة التي أهدت إليهم ديمقراطية مبخوسة، إلى حدّ أن الناس نقموا على «ثورة صاحب العربة».

يتحرّج بعض التونسيين من أن تكون ثورتهم قد فجّرها شاب محدود الكفاءات والمواهب. طُمست سرديات أخرى مشرقة عن شباب عاطل من العمل، انتصر للثورة واستشهد من أجل أحلامها. بدأت الة الدولة العميقة والنظام القديم في ترذيل الجميع: شهداء ومناضلين حقوقيين وحاكمين وغيرهم، حتى كادت السياسة أن تكون وحشاً خرافياً يلتهم كل شيء. كانت الحالة السياسية التي سبقت الثورة متخلفة عن اللحظة الاجتماعية، كما يقول الماركسيون. والنتيجة أن الفراء دخلوا من دون أدنى تنسيق أو تخطيط. لقد رخّلوا خلافاتهم وخصوماتهم إلى ما بعد سقوط النظام، وظلوا يتحيّنون الفرصة، سواء من حكم منهم أو من عارض للإيقاع بخصمه، وضمن منطق الغلبة. كان الفوز الانتخابي يُعاش وفق هذه الثقافة. شعر بعضهم بأن ثمّة إذلالاً مقصوداً يتوسع لينال من الجميع. ومزّت العشيرة والفرقاء ينابزون، ولم يتركوا خطاً أحمر إلا تجاوزوه: استباح بعضهم أعراض بعض، واستعملوا كل الأسلحة التي تخطر على البال: الإعلام والمال وسكاكين الليل الدفين. السردية الرائجة حالياً مسطحة وهزيلة، حين تبرّر للانقلاب بكل تلك الصور المشطوبة للسياسيين، مستغلةً ما حدث في أروقة البرلمان أو خارجه أحياناً من مشاحنات بائسة ترذيل مقصود، غير أن المرء لا يمكن مطلقاً أن ينكر حالة العبث المنفر التي كانت سائدة بين الفرقاء. يشعر المرء أحياناً بأن لا شيء يجمع هؤلاء، لا الديمقراطية ولا الوطن معاً.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> جرت الخصومات والصراعات بين السياسيين والفئات التي ناصرت الديمقراطية مبكّراً

عباس والشيخ... الإشاعة وغياب الشفافية

داود كتّاب

من أهم الدروس في عالم الصحافة عدم الانجرار وراء الشائعات، وخصوصاً إشاعات وفاة شخصية معروفة. ومن شروطِ وضعتها لنفسي، قبل نشر معلومة عن وفاة شخصية عامة، ضرورة أن يكون الخبر مستنداً إلى بيان من جهة رسمية، أو شخص مقرّب جداً من المتوفى، والشرط الأهم ضرورة معرفة اليوم والساعة والدقيقة للوفاة. في غياب تلك الشروط، من المفترض أن يمتنع الصحافي عن النشر. لسوء، وقع صحافيون ومحرّرون عديدون في فخّ النشر المبكّر. ورأينا وسائل إعلام كبرى تقع في ذلك الخطأ في الأيام الأخيرة للرئيس ياسر عرفات وللملك الحسين، والآن يقع بعضهم في الخطأ نفسه في ما يتعلق بالرئيس محمود عبّاس. وتكرار الخطأ مسؤولية الصحافي ووسيلة الإعلام، ولكنه يعكس، في منطقتنا، سياسة الكتمان بشأن مرض الرؤساء والملوك والأمراء والحالة الصحية لهم. الأمر نفسه ينطبق حتى في الحياة العادية. ففي مجتمعنا الشرقي، يُلاحظ أيضاً العزوف نحو السرّية والكتمان في موضوع الأمراض الخطيرة، تشمل أحياناً الكتمان أو التضليل، حتى على المريض الذي يجري إخفاء وضعه الطبي عنه «كي لا ينهار نفسياً»!

لا بد من التغلب على هذه الظاهرة، في الشأن السياسي، باعتماد الشفافية، في ما يتعلق بكل مراحل الحالة الصحية للمسؤولين، لأن ذلك من حق المواطن. طبعاً، هناك حق رفيع بين حق الجميع، بمن فيهم الرؤساء بالأمور الخاصة، وحق الشعب في معرفة عادة للوضع الصحي للمسؤول الذي يمثله، وما إذا كان يصعب عليه الأخير تأديته مهامه، وما إذا كان يتطلب العمل على إيجاد من يخلفه.

الوضع في الحال الفلسطيني أكثر تعقيداً، بسبب غياب العملية الديمقراطية الداخلية والخارجية. الأحزاب والفصائل لا تمارس الديمقراطية الداخلية، كما وقد اختارت القيادة الفلسطينية التهرّب من الاستحقاق الانتخابي الداخلي منذ سنوات. الرئيس محمود عبّاس منتخب منذ عام 2015، ولم تجر العودة إلى الشعب لتجديد المنصب. وينطبق الأمر نفسه على المجلس التشريعي المنتخب عام 2016. وقد كان الفلسطينيون على وشك انتخابات عامة قبل عام ونيّف، إلا أنها ألغيت، بحجة عدم السماح للمقدسيين بالتصويت، فيما سبب الإلغاء، باعتقاد كثيرين، تخوّف الفصيل المسيطر من خسارة في صندوق الانتخاب.

ويزداد الحال الفلسطيني أيضاً تعقيداً، بسبب الضبابية في موضوع الانتقال السلس في حال غياب الرئيس، فالقانون الأساسي يحدّد أن رئيس المجلس التشريعي يتولى منصب الرئيس ستين يوماً، يجري خلالها انتخاب رئيس جديد. لكن المجلس المنتخب عام 2016 حُلّ، ولذلك فإنه غير معروف من سيكون الرئيس المؤقت، إن تعذّر قيام الرئيس بمهامه. ويرى قانونيون أن المجلس الوطني هو الذي انبثقت منه السلطة الوطنية الفلسطينية. وبذلك يمكن رئيس المجلس الوطني أن يملأ هذا الفراغ. والغريب أن رئيس هذا المجلس حالياً، روحي فتّوح، هو نفسه من كان رئيساً مؤقتاً للسلطة عام 2004 بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات. فهل سيتولى فتّوح، وهو عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، المنصب مرة أخرى، إتماماً لمهامه اليومية.

نشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) خبراً مقتضباً، عن أن الرئيس عبّاس، بسبب وضعه الصحي، أوكل بعض مهامه الرئاسية إلى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حسين الشيخ، المكلّف منصب أمين السر، ثم نفى الأخير بشدّة أن يكون الرئيس يعاني صحياً، وسحبت «بي بي سي» الخبر. لكن حسين الشيخ عزّف عن الإجابة عن سؤال صحافيين له عمّا إذا كان قد نُقل بعض الصلاحيات الرئاسية إليه.

(كاتب فلسطيني)

رادارات إسرائيلية في الخليج

معن البياري

تضلّلنا القناة التلفزيونية الإسرائيلية 12، عندما تشبّع، ساعاتٍ بعد اختتام نفتالي بينت زيارته، الخميس الماضي، أبوظبي، أن الجيش الإسرائيلي «نشر منظومة رادار في عدة دول في الشرق الأوسط، بما فيها الإمارات والبحرين، لمواجهة تهديدات إيران الصاروخية. ..». وربما ليس تضليلاً وحسب، وإنما أيضا كذبٌ وتدليس، فالإيحاء الذي يصل إلى منزلة التأكيد أن البلدين، العربيين الخليجيين، وحدهما اللذان يستضيفان المنظومة الإسرائيلية، وربما معهما سوقطرى التي كانت القناة نفسها قد أذاعت، في يوليو/ تموز 2021، أن الإمارات يسّرت لإسرائيل إقامة «قواعد ومرافق عسكرية واستخبارية» فيها، وهي الجزيرة اليمنية التي تسيطر عليها. وعندما تنفرد حكومة أبوظبي، وحدَها من بين الحكومات العربية، في عدم التنديد (أو التعليق أقله) بقتل شيرين أبو عاقلة، وعندما لا تستشعر حرجا في إعلان بكين وبرلين وباريس وواشنطن (... الخ) شجيها الواقعة، فيما تعتصم بالصمت بشأنها، وعندما تنشط في استضافة حاخاماتٍ ليحاضروا عما تسمّيها «الديانة الإبراهيمية»، وفي استقدام رؤساء مجالس المستوطنات لتوقيع اتفاقيات استيراد الإمارات «خمور هارخوما» وغيرها من منتوجاتهم، وعندما لا نقدر، نحن أهل الإعلام، على ملاحقة أخبار الاتفاقيات التجارية والمالية والاستثمارية والتعليمية والسياحية و... (اتفاقية تجارة حرّة أخيرا) بين دولة الاحتلال والإمارات، ... عندما تتدافع هذه الأخبار، ومثلها الكثير، لا يصير مفاجئا، ولا باعثا على الاندهاش، هذا المدى البالغ الخطورة الذي يعبُر إليه التحالف الأمني والعسكري والاستخباري الإماراتي مع إسرائيل، ومن تمثيلاته أخيرا، منظومة الرادارات المسرّب خبرها أخيرا بصيغة غموض ماكر. ولكن، ما العمل؟ تُجيز قيادة الإمارات، ومعها البحرين، التمادي بعيدا في الإجهاز على ما قد يكون قد تبقّى من معنىً لما سمّيناه طويلا «الأمن القومي العربي». هناك أولهامٌ متوطّنة في أفهام الحاكمين في أبوظبي والمنامة أن إسرائيل هي التي في وسعها حماية الخليج من تهديدات إيران التي يتزايد التبادل التجاري بينها وبين الإمارات باضطراد لافت، إذ سجّل نحو 20 مليار دولار، في عام واحد أخيرا. وذلك فيما يعلن قائد القوات البحرية الإيرانية في الحرس الثوري، الأدميرال علي رضا تنكسيري، من جزيرة طنب الكبرى، الإماراتية المحتلة، أول من أمس السبت، أن حالة من عدم الاستقرار في منطقة الخليج سيُحدثها وجود دولة الاحتلال

بين الحوار والاقتتال في السودان

عبد الوهاب الأفندي

لم تكن مبشرةً بدايةُ الحوار السوداني الذي انطلق في الخرطوم الأربعاء الماضي، برعاية الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين في الخرطوم، إذ قاطعه أغلب وأهم معارضي الوضع القائم وأهمهم، بينما شاركت فيه القوى الأقرب للنظام. والأصل في الحوار أن يكون بين المتحاربين أو المتخاصمين، وليس بين المتوافقين! في المقابل، كلّ بدائل الحوار هي في العادة الأسوأ. ولعلها مفارقة أنّ عسكر السودان الحاكمين رحّبوا بالحوار الذي يرفضه المعارضون، بخلاف ما عليه الحال في معظم الدول العربية والأفريقية المضطربة. أما المفارقة الأخرى، فإنّ بعثة الأمم المتحدة في السودان، التي يعارض العسكر وحلفاؤهم وجودها ودورها «الاستعماري» كانت من تبنّى الحوار مع شركائها في منظمة تعاون دول شرق أفريقيا (إيغاد) والاتحاد الأفريقي. وقد كان واضحاً، منذ البداية، أنّ اتهامات معارضي البعثة التي أسّس لها رئيس الوزراء المقال عبد الله حمدوك، بأنها مؤامرة على سيادة السودان قامت على سوء فهم، أسّست له أماني الغرور عند بعضهم، وهواجس متوهّمة عند آخرين، فقد كان واضحاً، حتى قبل انقلاب البرهان في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أنّ البعثة لن تتبنّى مطالب طرف في السودان على حساب آخر. بل إنّ الحضور الأممي، بدعمه الحتمي حقوق الإنسان، كان سيعارض سياسات الإقصاء، ويؤيد التحول الديمقراطي والحوار بين الفرقاء، فالبعثة الأممية ليست دولة كبرى حتى تضغط على نظام قائم لكي ينصاع لإملاءات المعارضة، فضلاً عن أن تكون حلف شمال الأطلسي أو حتى قوات الدعم السريع، لتجبر النظام على تبنّي شروط المعارضة المسبقة بحل نفسه وتسليم السلطة لآخرين. فغاية ما يسمح به تفويضها تقديم مبادرات تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة وتهيئة الجو للتصالح والتعاون. وعليه، فإن من يحملون شروطهم التعجيزية إلى البعثة والوسطاء ويطالبونهم بفرضها على الطرف الآخر يضيعون وقتهم، لأن هذه ليست مهمة الوسطاء.

ومن تجربتي الطويلة في الحوارات السودانية، فإنّ أقرب حكمة تُستنتج أنّ من يرفض الحوار في وقت بعينه يضطرّ، في الغالب، إلى القبول به تحت ظروف أصعب، ويقبل بأقل كثيراً مما كان يطمع فيه. وكانت آخر هذه التجارب الحوار الذي كلفني المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالإشراف عليه، وعقد في منتصف فبراير/ شباط 2019، أي بعد أقل من شهرين على تفجر ثورة ديسمبر، واستمرّ يومين في الدوحة. فقد طرحت فيه مبادرة ملخصها أن يعلن الرئيس عمر البشير قراراً بعدم الترشّح للانتخابات المتوقعة في 2020، ويتفاوض لتشكيل حكومة مقبولة من المعارضة، تقوم بإدارة فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

في هذه الفترة، يسمح لكلّ الأحزاب السياسية بالعمل، وتضمن حرية الإعلام والعمل المدني، ويتم التوافق على دستور جديد، وقانون انتخابات ولجنة انتخابية متفق على كفاءتها وحياديتها، تمهيداً للانتقال إلى نظام ديمقراطي كامل. رفض ممثلو النظام (غير الرسميين طبعاً، فلم توجّه الدعوة إلى أطراف رسمية) المقترح، حيث كانوا في غاية الاستخفاف بالاحتجاجات التي رأوها وقتية وضعيفة، ولا تمثل تهديداً للنظام. أما المعارضون، وهم جل الحضور، فكانت فكرة الحوار مع النظام بأي مستوى مرفوضة عندهم تماماً، وكانوا يتمسّكون بشعار «تسقط بس». لم يمض شهران إلّا كان البشير وأركان نظامه في السجن، ولم يمض شهران آخران إلّا والمعارضة ضحية مجزرة بشعة، ثم، الأسوأ، لم يمض شهران آخران إلّا وقّع المعارضون اتفاقَ مشاركة في الحكم مع المتهمين بالمجزرة، فلا جدال أنّ الخيار الذي طرح في حوار فبراير كان أفضل بكثير للجميع، وللوطن، مما تبع... ولا يستند حكمنا بأفضلية الحوار على هذه الحالة، بل إنّ التجربة الإنسانية كلها تشير في هذا الاتجاه.

وبحكم متابعتي اللصيقة مسارات السلام السودانية، خصوصاً مسار الجنوب، يمكن تعميم هذا الاستنتاج. وأذكر هنا أنني كنت طرفاً في أول مبادرة سودانية خالصة في مجال السلام، وذلك عبر لقاء جمعني مع الصديقين، فرانسيس دينق وبونا ملوال، في أتلانتا في يناير/ كانون الثاني 1992. بادر فرانسيس بنقاش أدّى إلى توافق ثلاثتنا على صيغةٍ تحدّد نقاط توافق يمكن أن تطلق عملية سلام سودانية - سودانية. وبالفعل، عكفنا عدة أيام على صياغة ورقة من صفحتين، أرسلناها إلى الحكومة في الخرطوم. وبعدما تلقينا موافقة مبدئية من الحكومة على الوثيقة، سافر فرانسيس وبونا إلى نيروبي في مارس/ آذار، حيث التقيا زعيم الحركة الشعبية، العقيد جون قرنق. وبحسب فرانسيس، رفض قرنق مجرد الاطلاع على الورقة، وطرحها جانباً، قائلاً إنّ الوقت لم يكن مناسباً للتفاوض، بسبب ضعف الحركة الشعبية وانقسامها، وإنّ الحكومة تريد من الطرفين التنافس حول «الفتات» الذي تلقيه إليهما.

المفارقة أنّ جناحي الحركة حضرا بعد شهرين فقط إلى أبوجا (عاصمة نيجيريا) لمفاوضات مع الحكومة، كان كاتب هذه السطور من شهودها والجولة اللاحقة لها. وليس سرّاً أن تغيير الرأي كان بسبب ضغوط أفريقية وغربية قوية. انتهت تلك المفاوضات نهايةً غير متوقعة، حيث قرّر جناحا الحركة أن يتحدا على طلب واحد هو تقرير المصير. ولأنّ قرنق لم يوافق على هذه الصيغة، فإنّ رئيس وفد الحركة الشعبية التابع له، وليام نون، انشقّ عنه، وقتل في ما بعد. انعقدت جولة ثانية من المفاوضات في عام 1993، هذه المرّة مع جناح قرنق وحده. ومن المدهش أن هذه الجولة حققت تقدّماً كبيراً، نسف عندما قرّر الوسطاء النيجيريون إنهاء المفاوضات بصورة مفاجئة، وضد رغبة الطرفين. وجاءت الضربة القاضية، حين ألقى رئيس وفد الحركة سلفا كير خطاباً حافلاً بالتهجّم على الحكومة ووفدها، ما عصف بروح التفاهم التي سادت المفاوضات حتى تلك اللحظة.

بسبب تغير الأوضاع في نيجيريا، وما رافقه من تغييرات في المنطقة شملت قيام نظم جديدة في إثيوبيا وإريتريا، انتقلت المفاوضات إلى نيروبي برعاية منظمة إيغاد، وشاركنا في جلساتها أيضاً، ما عدا الجلسة الأخيرة التي شهدت انهيارها بسبب الخلاف على إعلان المبادئ الذي طرحته دول «إيغاد» وخيّر النظام بين العلمانية والانفصال. وتوقفت المفاوضات بعد ذلك حتى عام 1997، حينما قبلت الحكومة بالإعلان.

شهدنا الجلسة الأولى لاستئناف المفاوضات في نيروبي في نوفمبر/ تشرين الثاني 1997، في إطار مجموعة شملت، إضافة إلى شخصي، كلا من فرانسيس وبونا، وعبد القادر محمد من إثيوبيا، والسفير بيثويل كبلاقات، وكيل وزارة الخارجية الكينية الأسبق. وكانت المجموعة تشمل أيضاً السفير محمد سحنون من الجزائر وعبدالله أحمد عبدالله، مدير جامعة الخرطوم الأسبق وقتها، ولكنهما لم يحضرا تلك الجولة. وقد ظلت هذه المجموعة تعمل بصورة تطوعية استشارية لمنظمة إيغاد بين عام 1995 والسنوات الأولى من القرن الحالي. وكان واضحاً وقتها أن مسارات التقدّم لم تكن مشجعة. حيث شهدت تلك الجولة وصول ممثل الرئيس الأميركي كلينتون لإخطار وزير الخارجية وقتها ورئيس الوفد، علي عثمان، بقرار فرض عقوبات على السودان. في تلك الجلسة، سمعت لأول مرة من علي عثمان موقفاً متشدّداً، أن النظام السوداني لن يقبل أبداً بتقرير المصير للجنوب، مضيفاً أنّه لو أصبح فصل الجنوب لا مناص منه، فإنهم سيتركون الحكم لجهة أخرى تتولى الإشراف على الانفصال. المفارقة أن هذه المصارحة الكفيلة بنسف المفاوضات جاءت بعد لقاء جمعني وإياه مع كل من فرانسيس وبونا وعبد القادر، لم يصرّح فيه بهذا الموقف. وقد وضعني هذا في موقف حرج: هل أصارح الزملاء بما سمعت أم لا؟ وقد اخترت الصمت، رغم فهمي أنّ علي عثمان كان يريدني إيصال هذا الرأي إلى الحركة.

> أوهام السياسيين وأخطاء التقدير لديهم تكلّف المواطن الذي يدّعون تمثيله القليل المتاح له، مقابل وعود سراب

> من يرفض الحوار في وقت بعينه يضطرّ، في الغالب، إلى القبول به تحت ظروف أصعب، ويقبل بأقل كثيراً مما كان يطمع فيه

المفارقة أنّ علي عثمان أشرف في ما بعد شخصياً على فصل الجنوب، ولم يتقدّم حتى باستقالة من الحكومة! وكنا قد استبقنا ذلك بالاجتهاد في طرح أفكار كان يمكنها أن تبعد شبح الانفصال (شاركني فرانسيس بكتابة ورقة أكاديمية نشرناها معاً في أثناء الفترة الانتقالية). بالقدر نفسه، لم يحقّق تعنت الحركة الشعبية، وتهربها من التفاوض، لها ما أرادت من الانفراد بحكم السودان وإسقاط نظام الإنقاذ، بل اضطرّت، في نهاية الأمر، إلى مشاركته الحكم، في فترة كان قوي فيها عودُه، واستفاد من موارد نفط الجنوب، ولقي قبولاً دولياً وإقليمياً أكبر. ولم يؤدّ الانفصال إلى الانعتاق والرخاء الموعود، بل جعل الجنوب من أفقر البلدان وأقلها حرية، وشهدت فترة ما بعد الانفصال فظاعاتٍ لم تشهد مثلها طوال حروب الجنوب التي امتدت في مجملها 39 عاماً. وقد دمّرت الحرب البنية التحتية الضعيفة أصلاً في الجنوب، وأعادته إلى ما دون الصفر.

وقع الشيء نفسه في دارفور التي أرهقتها ويلات الحرب تقتيلاً وتدميراً، وشرّدت أهلها وقسمتهم تقسيماً. وقد أبلغني الفريق إبراهيم سليمان، الذي كان حاكم دارفور عند اندلاع القتال في مطلع عام 2002، إنه كان رتّب صفقة لإيقاف الحرب، لم تكن تكلف الكثير من الإنفاق والتنازلات، إلا أن الرئيس البشير ومدير جهاز أمنه رفضاها، واتهماه بالانحياز للتمرّد بسبب انتمائه العرقي (رغم أنه كان من قادة الإسلاميين وشغل منصب وزير الدفاع قبل ذلك). وبحسب إفادته، وعد مدير جهاز الأمن وقتها، صلاح قوش، الرئيس بأنه سينهي التمرّد خلال أسبوع. وهو أسبوع يبدو أن مقداره عشرون عاماً مما يعدّ البشر الفانون من أمثالنا.

خلاصة الأمر أنّ أوهام السياسيين وأخطاء التقدير لديهم تكلّف المواطن الذي يدّعون تمثيله القليل المتاح له، مقابل وعود سراب. ويؤدّي قصر النظر، وتقديم مصلحة القلة على الكثرة، إلى ما نراه من إهدار الفرص. ولا يلقي هؤلاء بالاً لإلحاح العقلاء على تبصر العواقب، إلا ضحى الغد، أو بعده بدهر، بعد أن يكون كل شيء قد ضاع!

وحتى لا يكون حديثنا هذا من العموميات، فإننا نعيد نصح كل فصائل السودانيين وطبقاتهم بما نصحنا به البشير ومعارضيه في فبراير/ شباط 2019: فليفعل الفريق عبد الفتاح البرهان ومجموعته (أو الجيش السوداني ككل) ما لم يفعله البشير: إطلاق فترة انتقالية جديدة، لا تزيد عن عامين هذه المرّة. يتولى الجيش فيها سلطة شكلية، تشبه نظام سوار الذهب عام 1985، وتقودها حكومة وحدة وطنية لا تُقصي أحداً. يجب ألّا ينشغل حكام الفترة الانتقالية بأي تنازع سياسي، أو عمليات انتقامية، ولا ينخرطون في مشاريع كبرى. بل يجب أن يكون همّهم معالجة القضايا الاقتصادية والإنسانية الملحّة، وبناء المؤسسات، بداية بلجنة الانتخابات وقانونها، ثم الدستور الانتقالي. (وبهذه المناسبة، دستور 2005 الانتقالي هو أفضل نقطة بداية، فقد ارتضاه كلّ السودانيين وقتها، ودعمه العالم كله، وساهمت الدول الكبرى والأمم المتحدة في صياغته). وكما ذكرنا، في مرّة سابقة، يجب أن يكون بناء المؤسسات بروح المعارضة، وهدفه ليس تكريس السلطة، وإنما ضمان حق المعارضة وأمنها، فلا تدري أي جماعةٍ متى ستكون في المعارضة!

(أكاديمي سوداني)

الانتخابات العمّالية المصرية: هيمنة الدولة واستبعاد المستقلين

شريف هلالي

كعادتها، أدارت الدولة المصرية الانتخابات العمّالية، أخيرا، وفقا لمنطق المغالبة لا المشاركة، إذ أجريت انتخابات اللجان النقابية القاعدية بمرحلتيها، الأولى والثانية، خلال شهر مايو/ أيار وتستمر طوال شهر يونيو/ حزيران، بانتخاب مجالس إدارات النقابات العامة واتحاد عمال مصر. وهو ما سبق أن قامت به من خلال رفض تلقّي أوراق تأسيس 95% من النقابات المستقلة، في أثناء معركة توفيق أوضاع النقابات في أعقاب صدور القانون المنظم للمنظّمات النقابية عام 2017.

واستخدمت الدولة منهجها المتكرّر هذا في الانتخابات البرلمانية وغيرها، بعرقلة الكوادر العمّالية النشطة والمستقلة، وعدم السماح لهم بالترشّح لرئاسة اللجان النقابية الصغيرة أو بعضويتها، وبالتالي لا يسمح لهم بالترشّح في انتخابات النقابات العامة، وعضوية مجلس إدارة الاتحاد العام، والذي تجرى انتخاباته بالتزكية دائما، ونادراً ما شهد أيّ تغيير في قياداته التي تكون دائما من أعضاء أحزاب الموالاة.

وتسيطر الدولة على مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمّال مصر منذ أواخر الخمسينيات. وعلى الرغم من اختلاف الحقب الرئاسية، فإنّ منهج السيطرة والإدارة من أعلى ظل قائماً ومانعاً من دون خروج الاتحاد من العباءة الحكومية، من خلال الأجهزة الأمنية التي تدير الانتخابات من وراء الستار. حيث تصوغ الدولة شروط الانتخاب، وتكوين اللجان المشرفة على تلقي الأوراق وإعلان القوائم، من خلال سيطرة كاملة لوزارة القوى العاملة على مجريات هذه العملية، ومشاركة شكلية للقضاة في اللجان العامة، حيث تدير اللجنة أعمالها بالتصويت، وتشرف الوزارة، عبر أدواتها الإدارية والأمنية، على كل تفاصيل العملية الانتخابية، بدءاً من عملية الترشّح، حتى إعلان أسماء المرشّحين وإعلان النتائج لاحقاً، والتي تتحكّم فيها جهات حكومية مثل وزارة القوى العاملة، أو نقابات تابعة لاتحاد عمّال مصر الرسمي، أو المنشآت الحكومية نفسها التي تجرى الانتخاب داخلها.

وتجرى جميع انتخابات المنظمات النقابية العمالية في وقت واحد تحت الإشراف الكامل لوزارة القوى العاملة، وتُفرض عليها الشروط التي يجب توفرها في المرشّح، ومنها ألا يكون عاملاً مؤقتاً، بينما الغالبية من العاملين في القطاع الخاص يعملون بموجب عقود مؤقتة. ويعطي القانون صلاحيات كبيرة لمديريات القوى العاملة، فيما يخصّ إجراءات الانتخابات في اعتماد كشوف الناخبين، كما يفرض القانون تقديم طلبات الترشّح لعضوية مجالس إدارات الوحدات التابعة للقطاع العام وقطاع الأعمال العام لرئيس مجلس إدارة الشركة، وهو ما يتيح، بالتالي، هيمنة مطلقة للإدارة لاستبعاد طلبات النقابيين المعارضين في المنشأة.

وحفلت المرحلتان الأولى والثانية بعشرات الملاحظات من المنظمات الحقوقية، وأهمها: شطب أغلب أسماء الكوادر المدافعة عن حقوق العمال من الترشّح عبر استبعاد أسمائهم من القوائم الأولى للترشّح، وعدم قبول طعونهم، فضلاً عن محاولة منعهم من تقديم طعون برفض تسليمهم قرارا بعدم إدراجهم في الكشوف.

عدم إعطاء اللجان النقابية التابعة لاتحاد عمّال مصر المرشّحين بيان حالة للمرشّحين المنافسين، وتفويت الفرصة عليهم، سواء بإغلاق مقر النقابة العامة في المنشأة، واستبعاد أسمائهم من عضوية الجمعية العمومية، وبالتالي، عدم ظهورها في النظام الإلكتروني لوزارة القوى العاملة، ومن ثم رفض طلبات ترشّحهم، عدا عن تعنت إدارات الشركات في إعطاء المرشّحين شهادة بالمؤهل.

ضغوط جهاز الأمن الوطني، باستدعاء المرشّحين النشطين نقابيا لممارسة الضغوط عليهم بعدم الترشّح، أو بالقبض عليهم واحتجازهم عدة أيام، وهو ما فعله الجهاز مع عدد من المرشّحين. كما حُرم المرشّحون من الدعاية الانتخابية، حيث لم يترك القرار الخاص بالترشّح، فرصة القيام بأي نوع من الدعاية، سواء في أماكن العمل أو خارجها، فليس هناك فرق زمني بين إعلان الكشوف النهائية للمرشّحين وموعد الانتخابات، حيث اقتصرت الدعاية على وسائل التواصل الاجتماعي. كما لا تتمتع اللجان الفرعية المشرفة على التصويت وفرز الأصوات بالحياد، وهي تتيح فرصة كبيرة للتلاعب لصالح مرشّحين معينين، حيث يرأسها أحد العاملين في الجهاز الإداري للدولة، وهي عرضةٌ لسيطرة الأجهزة الأمنية بشكل مطلق. واستمرّت أيضاً الأجهزة الأمنية في استخدام أدواتها للسيطرة، من خلال استدعاء المرشحين والضغط عليهم للانسحاب وعدم الترشّح، وهو ما يضع علامات استفهام أخرى على مدى حيادية أجهزة الدولة في ممارسة المواطنين حقوقهم الانتخابية والدستورية.

من جهة أخرى، تتعارض طريقة إجراء تلك الانتخابات مع الدعاوى المطروحة من الإدارة السياسية للحوار الوطني، فهي لم تسمح بأي إجراءاتٍ ذات مصداقية للترشّح فيها، ولم تتح فرصا متساوية للمرشحين من مختلف القوى السياسية في الترشّح. كما أنّ استخدام أسلوب شطب المرشحين يضع علامات استفهام على مدى ديمقراطية التنظيم النقابي الذي سيكون استمراراً لتبعية اتحاد عمّال مصر للسلطة التنفيذية منذ نشأته، إذ ظلّ مؤيداً كلّ السياسات الحكومية المعادية لمصالح العمّال، في الخصخصة والمعاش المبكر وفصل العمال من عملهم، ولم يقف، في أي وقت، ضد تصفية الشركات، سواء التابعة منها للقطاع الخاص أو قطاع الأعمال العام. وتساعد الأوضاع الاقتصادية المتردّية في إيجاد تربة خصبة لزيادة الاحتجاجات العمّالية عبر المواقع النقابية المختلفة، خصوصا بعد تخلّي الدولة عن دورها في توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وزيادة حجم البطالة بانضمام آلاف العمّال في ظل إغلاق الشركات وتصفيتها أو خصخصتها، وهو المخطط الرسمي لشركات صناعية كبرى كثيرة، مثل الحديد والصلب ومجمّع الألومنيوم وغيرها.

> استمرّت الأجهزة الأمنية في استخدام أدواتها للسيطرة، من خلال استدعاء مرشّحين والضغط عليهم للانسحاب

> تساعد الأوضاع الاقتصادية المتردّية في إيجاد تربة خصبة لزيادة الاحتجاجات العمّالية عبر المواقع النقابية

الأمر المهم، وبغض النظر عن نتيجة التشكيل النقابي الرسمي التي ستصبّ في تبعية مطلقة للإدارة، أنّ هذه الانتخابات لن تكون نهاية للمسار العمالي المستقل الذي يشهد تصاعداً احتجاجياً على ظروف العمل السيئة والسلطات المطلقة لأصحاب العمل، بفصل العمّال لمجرد المطالبة بحقوقهم المالية التي نصّ عليها القانون، وعقابهم لمجرّد قيامهم بنشاطهم النقابي، أو تلفيق قضايا لهم بالتظاهر والتجمهر، وهو ما حدث مع مئات العاملين، ومنهم عمّال مصر للتأمين الذين ما زالوا محبوسين منذ شهور طويلة، بسبب احتجاجهم على لائحة مالية تنتقص من حقوقهم المالية. وسيؤدّي تكوين اتحاد عمالي تحت الهيمنة الرسمية إلى انفصال العمّال وقياداتهم الطبيعية عن هذا الاتحاد، بنشوء تحرّكات نقابية مستقلة خارج هيمنة التنظيم النقابي، وبالتعارض مع نصوص القانون المنظمة للإضرابات عن العمل، والتي تضع شروطاً قاسية لتنظيم هذه الإضرابات، وهو ما كان يحدث عام 2011 منذ انطلاق ثورة 25 يناير.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads